

## ( شرح كتاب منهج السالكين في الفقه ( فضيلة الشيخ د. عبدالله

### الغفيلي - الدرس الثاني

عبدالله الغفيلي

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على اشرف الانبياء والمرسلين نبينا محمد عليه وعلى الله افضل الصلاة واتم التسليم اللهم اغفر لنا ولشيخنا وللحاضرين والحضرات وجميع المسلمين. قال المؤلف رحمة الله تعالى - 00:00:03 باب بيع الاصول والثمار. قال صلى الله عليه وسلم من باع نخلا بعد ان تؤبر فثمرتها للبائع. الا ان يشترطها متفق عليه وكذلك سائر الاجر. وكذلك سائر الاشجار اذا كان ثمره باديا. ومثله اذا ظهر الزرع الذي لا يحصد الا مرة واحدة - 00:00:22

فان كان يحصد مرارا فالاصول للمشتري. والجزء الظاهر عند البيع للبائع. احسنت هذا باب بيع الاصول والثمار ذكره المؤلف بعد ان قرر شروط البيع وقواعده وهو نوع من التطبيق هذه القواعد والشروط وقد خص الاصول والثمار هنا بالذكر لما تنفرد به من احكام - 00:00:44

الاصول والثمار من اكثر ما يقع عليه عقد البيع عند الناس المراد بالاصول هنا غير المنقولات من الدور والاراضي والاشجار ونحوها واما الثمار فمعلومة ويراد منها ما يؤخذ من الشجر من 00:01:17 تم -

وعنب ونحوه وشرع المؤلف في هذا الباب ببيان اه الدليل كعادته حيث يقدم الدليل ويجعله ما امكنه هو المدلول يعني هو المسألة نفسها فقال صلى الله عليه وسلم من باع نخلا بعد ان تؤبر فثمرتها للبائع الا ان - 00:01:47

المبتاع في هذا الحديث بيان حكم وهو ان النخل بعد التأثير المراد بالتأثير التقليح والتلقیح يقوم صورته على وضع الفحل من النخل لان كل نخل له آآ فحل فهذا الفحل - 00:02:16

من الشماريخ ويوضع بين ضلع الانثى. فعندئذ تتمر فاذا باع المرء نخلا بعد ان يعني بعد ان يلقطها فان ثمرتها التي عن هذا التأثير مملوكة للبائع على خلاف ما آآ - 00:02:41

يعني على خلاف ما يجري لان الجاري في مثل هذه الحالة ان الجزء يتبع الكل وان الثمرة تكون مع النخلة لكن اما وقد ابر ولقح هذا الثمر البائع فان نفسه تتعلق به وتتشوف - 00:03:09

له حفظ له الشارع هذا الجهد واطاب نفسه باستثناء هذا الجزء باستثناء هذا الجزء من البيع وهذا كما ذكرت لا يمكن ان تجده في اي قانون ارضي ان هذه الدقائق والحقائق التي يتفق فيها الشرع مع النفس البشرية ويحفظ لها حقوقها - 00:03:32

المادية والنفسية لا يمكن ان تكون الا من شارع حكيم سبحانه وتعالى قال الا ان يشترطها المبتاع وهذا الحكم الثاني في الحديث. اذا الحكم الاول ان ان الثمر يتبع من وهو البائع. الحكم الثاني ان هذا الثمر يملك للمشتري في - 00:04:00

حالة الاشتراط فاذا اشترطه وكان الشرط واقعا في عقد الاصل فانه عندئذ يستثنى فيكون للمشتري اذا ما هو قيد جواز اشتراط الثمر المؤجر لمن اشتري النخل جميل ان يكون تابعا للابل - 00:04:30

فلا يقع الشرط عليه على سبيل الاصلية يعني ما يكون اصلا في العقد. وانما يقع على سبيل التبعية وذكرنا بالامس ان هذا من الادلة على جواز الغرر عفوا الاسبوع الماضي من الادلة على جواز الغرر اذا كان تابعا - 00:05:04

ما وجه الاستدلال كل الادلة التي تمر معنا لا ينبغي لك ان تمررها الا وقد فهمتها نعم جميل لاحظوا ان الثمر هنا ولم يbedo صلاحه بعد ومع ذلك جاز للمشتري ان يوقع - 00:05:30

العقد عليه جاز الغر هنا لانه وقع تبعا. فالعقد في حقيقة الامر وقع على الاصل وهو النخل. واشتمل على ثمر واضح؟ فكان تابعا فجاز وهذا له قاعدة فقهية شهيرة وهي قاعدة ماذا - 00:05:57

التابع تابع ويغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها واضح ولو كذلك سائر الاشجار اذا كان ثمره باديا. يعني كل الاشجار ولو لم تكن نخلا اذا بدا ثمرها في الرمان - 00:06:20

مثلا او العنب او غيرها من آآتين غيرها من الاشجار فانها تكون للبائع فانها تكون للبائع اذا اشتريتها المشتري فيستحقها لان الشرط عقد قال فان كان يحصد مارا فالاصول للمشتري والجزء الظاهر عند البيع للبائع - 00:06:44

ان كان يحصد مارا مثل ماذا اللي يحصد مارا مثل المغيبات الكراث نعم الجرجير الى اخره هذه تحصد مارا قال لك في الاصول للمشتري الاصول لانها لا تحصد من اصلها - 00:07:12

اما الجزء الظاهر عند البيع التي ستجز تحصد وان لم تحصد عند البيع مباشرة فانها من حق البائع كما ذكر المؤلف. هذا ان كان يحصد مارا. اما ان كان لا يحصد الا مرة واحدة فهذا يكون لمن - 00:07:36

للبائع فهذا يكون للبائع هذا استدلالا بالحديث الذي افتتح به المؤلف بشرط ان يكون الثمر آآ او ان يكون باديا او ان يكون باديا قال ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الشمار حتى يbedo صلاحها - 00:08:00

انها البائع والمبتاع وسئل عن صلاحها فقال حتى تذهب عاوهته. وفي لفظ حتي تحمار او تصفار ونهى عن بيع الحب حتى يشتد. رواه اهل السنن. وقال لو بعت من اخيك ثمرا فاصابته جائحة فلا يحل لك ان - 00:08:30

خذ منه شيئا لما تأخذ مال اخيك بغير حق؟ رواه مسلم. ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الشمار حتى يbedo صلاحها نهى البائع والمبتاع هذا ايضا من احكام هذا الباب - 00:08:50

الاصول والشمار وهذا الحكم يختص بالشمار وهو النهي عن بيع الثمر قبل بدء الصلاح النهي عن بيع الثمر قبل وضوء الصلاح. وهذا يمكن ان نقول فيه اربع حالات كما ذكر - 00:09:06

ابن قدامة ومنها تعرف حالات او احكام حالات بيع الثمر قبل بلوغ الصلاة. الحالة الاولى ان يبيعها بشرط التبقي او يشتريها بشرط التبقي يعني ان تبقى فلا تقطع قبل بدء الصلاح - 00:09:26

وهذا الذي ينصرف اليه النص ابتداء وهو محروم اجمعاعا والعقد غير صحيح لان النهي يقتضي الفساد الصورة الثانية تقابلها وهو ان يشتري الثمر قبل بدء الصلاح بشرط القطع الاول بشرط ايش؟ التبقي - 00:09:52

شرط نص على ان تبقى وقد اشتراها ولم يبد صلاحها فهذا محروم للحديث واضح وللعلة منه كما سيأتي بيانه. يقابلها الثانية ان يشتري بشرط القطع يشتريها بشرط ان تقطع الان - 00:10:18

من الباعة والمشتري بحيث انه ما تبقى عند الشراء هذه الصورة تصح اجمعاعا من المهم ان تعرفها لان البعض يظن من جميع صور شراء الثمر قبل بدء الصلاح محمرة لا هذا غير صحيح - 00:10:36

لماذا؟ لانه وان كانت الدلالة العامة من النص دالة عليه الا ان العلة تخص ابين ان المقصود في هذا ما يخشى عليه من العاهة وهو الفساد فيما يأخذ احدكم مال اخيه - 00:10:54

اذا فسد الثمر كما جاء في النص. وهذا كما ذكرنا يشير الى هذا المعنى وهو آآ ان يشترط عند شراء الثمر قبل بلوغ الصلاح القطع فهذا يجوز او يصح اجمعاعا لان المنع انما - 00:11:20

انا خوفا من تلف الثمرة وحدوث العاهة فعند هذا الشرط يكون ذلك مأمونا لان الثمر قد اشتري على حالته التي هو عليها. بعضكم يسأل طيب كيف يشتري ثمر قبل غدو الصلاة؟ ماذا قد يستفيد منه - 00:11:46

استخدموه استعملوا ايا كان للبهائم لغيرها لكنه والحالة هذه سيكون ثمنه بقدر حالة. لن يكون ثمنه كما فلو بدأ صلاحه. الحالة الثالثة ان يبيع اه مطلقا لم يشترط لا القطع ولا التبقي - 00:12:07

يشتري او يبيع الثمر قبل بدء الصلاح من غير شرط الم نقل في الحالة الاولى شرط التبقي؟ وفي الثانية قلنا بشرط القاطع وفي

الثالثة لم يشترط شيئاً لكنه باع او اشتري - 00:12:29

ثمرا قبل بدو ايش رايكم ما الحكم ما الحكم في هذه الحالة؟ لاحظوا ترى ما اشترط ان تبقى ها احسنت على الاصل وهو النهي نعم النهي للحديث الحديث نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحيه. فمن باع ثمرا قبل بلوغ الصلاح فان بيعه والحالة - 00:12:45

وهذه مخالف للنص. وهو النهي والنهي يقتضي الفساد خلافاً لمن صحق وقال تقطع صحق وقال تقطع الحنفية الرابع ان يبيع الثمرة تابعة للاصل كما ذكرناه انفاً هذا يصح اتفاقاً ولو لم يبدو صلاحيه - 00:13:15

بشرط كان او بغير شرط وذلك لماذا؟ لانه وقعت معاً نعم هنا مسألة اذا بدأ الصلاح في بعض الشمر دون بعض فهل يجوز بيع ما لم يبد صلاحيه ان كان ذلك - 00:13:43

في جنس واحد اذا كان ذلك في جنس واحد فانه والحالة هذه يجوز بيع سائر النوع يعني تمر خلاص في مزرعة بدأ صلاح بعضه فان الباقي يأخذ حكمه ولو لم يبدو صلاحيه - 00:14:06

لان النور الواحد يتلاحق عادة النوع الواحد يتلاحق عادة واشتراط صلاح الكل كما ذكرنا مشقة ومما تدعوا الحاجة العامة الى عدمه يعني الى عدم هذا الاشتراط وستلتحق بالناس مشقة وقياساً على الشجرة الواحدة - 00:14:38

فيما لو صلح ثمرها فيقادس عليها باقي الاشجار اما لو كان جنس اخر في البستان يعني عنده اه مثلاً في البستان مع التمر آآعنب او كان عنده تين او غير ذلك وان كان يسكنى بماء واحد وفي ارض واحدة. الا ان صلاح جنس من - 00:15:03 انه لا يكفي في جواز بيع ما لم يبدو صلاحيه من الاجناس الاخرى لانه عادة لا يتبع ولا يتلاحق لاختلاف الجنس وتفاوته نعم وذكر المؤلف هنا ضابط الصلاح قال حتى تذهب عاهته - 00:15:35

وفي لفظ حتى تحرم او تصفار عن البيع حتى قال يشتد الظابط يا اخوة بحسب المظبوط يعني بحسب الثمرة فالتمر ان يحرم او يصفر والعنب ان عفواً والحب ان يشتد - 00:16:00

والعنب ان يتموه حلوا وسائل الثمار بحسب نضجه في عرف الناس فيختلف هذا من حالة الى اخرى هذا يقوم على قاعدة شرعية من كل اه جاء شرعاً ولم يقييد - 00:16:36

في ظابط فانه يضبط بالعرف يقول الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في منظومته وكل ما اتي ولم يحدد بالشرع كالحرز وبالعرف احتدي فنقول ان العنباً عفواً الحب تمر نحوه ظبط لكن ما لم يضبط من باقي - 00:17:09

الثمار فيكون بحسبه ما يدل على نضجه فيما يتعارف عليه الناس المؤلف ختم هنا بمسألة وهذا احب دائتها ان يكون على بال دارس كتاب البيوع وهو حرص الشرعية وعنایتها التامة - 00:17:38

بحفظ حقوق الناس مسألة وضع الجوانح وهذا المصطلح الفقهى مصطلح شهير لكنه رحمه الله تعالى جرياً على عادته في الاختصار اكتفى بالنص من غير استفسار. فقال وقال لو بعت من أخيك ثمراً. يعني اشتريت - 00:17:58 فمن اذا جاءت بعد فعل البيع تدل على الشراء بعث من أخيك ثمراً فاصابته جائحة الجائحة يراد بها هنا الافة السماوية او ما كان في حكمها من غير المقدور عليه - 00:18:26

قال فلا يحل لك ان تأخذ منه شيئاً بما تأخذ مال أخيك بغير حق الحديث يشير الى مسألة وضع الجوانح التي تقوم على ما لو باع شخص ثمرة نخل او نحوه على اخر - 00:18:53

واصحاب هذا الثمر قبل ان يجز ويقبض من المشتري افة سماوية او اكله الجراد او آآاتي عليه من لا يمكن تضمينه مثل حرب مثلاً الجيش دخل على مثل تلك المزارع - 00:19:23

وائفل هذه الثمار ونحوها فانه والحالة هذه يجوز او يشرع عند المشروع عندئذ الا يأخذ من المشتري شيئاً الا يأخذ البائع من المشتري شيئاً اذا تذهب على من البائع فيضمها - 00:19:55

بم تأخذ مال أخيك بغير حق؟ لأن بعض الناس يقول العقد لازم عقد البين والاصل ان له في ان كان لم يسلم الثمن وان كان سلم الثمن

ذهب عليه ان له في الذمة عند هذا البائع مبلغا من - 33:00:20

اما وهو لم يستلم هذا المبيع وهو الشمر الذي اصابته الجائحة فانه عندئذ لا آآ يطالب به لانه ذهب عليه يعني ذهب عليه المبيع ولم يأخذ شيئاً هذا له شروط - 00:20:53

الشرط الاول هو شروط وضع الجوائح ان تباع النخلة وحدها عفوا ان تباع الثمرة وحدها دون الاصل الشرط الثاني ان تكون باقية على رؤوس النخل في انتظار وقت الجذاب وتمام النضج - 00:21:17

الثالث ان تكون عوضا عن بيع ونحوه اذا هذه الصورة فيما لو اشتري شخص كما قلنا ثمرا بعد ما بدأ صلاحة واستحق البائع قيمته عندئذ وخلال بيته وبين الثمرة ثم اصابت هذه الثمرة - 00:21:54

جائحة من السماء ريح مطر برد مرظ حشرات جراد الى اخره قبل ان تؤخذ تكون من ظمان البائع. فتكون من ظمان البائع. وللمشتري  
ان يفسخ البيع ويسترجع الثمن ان كان دفعه وهذا هو المذهب خلافاً لجمهور أهل العلم - 00:24:22

و واضح الجمهور حملوه على البيع قبل بدو الصلاح - 00:22:51

البيع قبل بدو اه الصلاح اه صححوا البيع عند اذا هذه الحالة يعني حالة وضع الجواح فيما اذا لم يbedo الصلاح. فيما اذا لم يbedo الصلاح ولهم ادلة الحقيقة قد لا يكون المجال متسعا لذكرها مثل قصة الرجل الذي اصيب في ثمار اشتراها - [00:23:16](#)

قال تصدقوا عليه فتصدقوا. فلما لم يبلغ ذلك وفاء دينه. قال لاصحاب - 00:23:48

هذا قوي يقول مذهب والذي قرره المؤلف وهو ظاهر النص ويلتحق بهذا يعني وضع الجواب - 00:24:06

جائحة او كان ذلك في حكمها.اما اذا امكن تضمينه مثل شخص قام باتفاق - 00:24:28

البائع الذي لا قبل له لم ينبع ولم يفرط ولم تكن ايضا يعني - 00:24:50

لمازما الا بسبب من الاسباب الشرعية احسنت بارك الله فيك - 13:13:00:25

شرعية وهذا مما يمتاز به هذا الكتاب كثرة القواعد على صغر حجمها احتوى على مئات القواعد - 00:25:33

عقدا لما تباع قال احدهما انا اريد الفسخ - 00:25:59

الفسخ ولذلك اللزوم الذي يريده المؤلف هنا هو - 00:26:26

هذا اذا كان اللزوم على الطرفين - 00:26:57

بيع قال انا خلاص هونت بفسخ بعد خيار المجلس والشرط ما في خيار بس كذا - 00:27:19

ان له الفسخ - 00:27:42

حاربنا من بالدليل من ادعى الخيار او من ادعى اللزوم من ادعى الخيار. لماذا؟ لانه على خلاف الاصل. وهذه القاعدة خذها تفديك انه دائمًا الذي يطالب بالدليل وبالاثبات ومن خالق الاصل. وهذا معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي. المدعي يدعي خلاف الاصل - 00:28:04

اصل السلامة الاصل براءة الذمة الى اخره. فلما كان مدعيا لخلاف الاصل كان ماذا؟ كان عليه الدليل اذا اذا وقع العقد صار لازما يعني لا يجوز فسخه الا برجوا من له الحق - 00:28:34

والطرف الآخر وهذا صفة اكثر العقود ان تكون لازم ويمكنني ان اقسم لك العقود الى اربعة عقد لازم للطرفين وهذا كما ذكرنا اكثر العقود تقوم عليه ببيع تجارة رهن لا عفوا بيع اجرة - 00:28:59

حالة آآ يمكن ايضا ان نضيف آآ سلام صلح كل هذه من انواع عقود الازمة يقابلها العقود الجائزة عقود الجائزة التي طرف يجوز لكل منها ان يفسخ مثل ماذا ها - 00:29:24

لا الجائزة للطرفين الوكالة احسنت ايضا الشركة الاصل انها جائزة طبعا الشركات الان المعاصرة في الجملة لازمة غير جائزة لماذا؟ لأن النظام جعلها لازمة فيكون من شرع في عقد قد وافق على لزومها فتثبت في حقه وكأن النظام شرط في العقد. هو من قبيل الشروط الجعلية التي سيأتي - 00:29:54

الuarية الوديعة هي كلها الجعلية جائزة للطرفين يجوز الفسخ وكيل من يقوم مثلا بالبيع والشراء عنك اتصلت عليه قلت يا فلان بعت شريت؟ قال له هونت تركت فسخت العقد لا تقول لا انا تعاقدت معك - 00:30:25

لا يحق لك لان الوكالة عقد جاهز وهكذا لو انه اراد ان يبيع ما يبيع فقلت له انت خلاص لا تبيع فسخت عقد الوكالة طبعا هنا قاعدة مهمة جدا مرت يعني - 00:30:57

اا علي قضائي وهي ما اذا ترتب على العقد الجائز ضرر فانه عندئذ ينقلب لازما اذا كان هذا اللزوم يدفع الضرر يعني مثلا شخص له وكيل يبيع له ويشتري واشتري الناس منه ودخل معه المساهمون ولا يعرفون الا هذا الوكيل. مكتب عقار مثلا - 00:31:20

ثم لما جاءت حقوقهم ما طال طالت المدة بحثوا عن الاصل لم يعثروا له على اثر الذي وقع معه العقود واستقبلهم وشجعهما للدخول في هذه المساهمة هو هذا المكتب الوكيل - 00:31:56

عندئذ وهذه مرت علي القضية جاء الوكيل للمحكمة وقال اا الوكالة عقد جائز واني اشهدك يا فضيلة القاضي اني فسخت قال طيب وهالعالم ومئات الملايين هي وش يسوون؟ قال ماني بملزوم يدورون الاصل. اصير خارج البلاد. قال لا - 00:32:18

كان قاضيا فقيها قال لان ا بن رجب على ان العقد الجائز اذا ترتب على جوازه مضره او مفسده فانه ينقلب لازما فلن اغريك اما ان تأتي بالاصل او تضمن - 00:32:43

لما تغير بالناس ثم اذا جاء الغرم قلت ما علي وقد تأكل ثم لتعطي النوع الثالث جائز يقول الى اللزوم هذا مثاله الرهن قبل القبض فانه جائز يقول الى اللزوم - 00:33:03

اما بعد القبض فيكون لازما من طرف جائز من طرف اخر وهذا النوع الرابع لازما على من على الراهن اللي هو من اذا قلنا نراهن من نزيد المدين شف اعكسها - 00:33:35

وجائز يعني له ان يفسخ فيعنيك من هذا الرهن المرتهن اللي هو الدائن واضح اذا هذا جائز على طرف لازم على اخر وهذا من امثاله الرهن والظمان والكافلة ونحوها اذا من - 00:34:01

العقود الازمة عقد البيع والاجارة. واذا قلنا لازمة فانه يعني انه الملكية تنتقل مباشرة العين كما في البيعة وموكية المنفعة كما في الاجارة. ايضا يجب تسليم المعقود عليه ايضا الظمان يكون مع القبض فيما مجرد ان يقبض تقبض العين او المنفعة فان - 00:34:28

القابض يضمن ما قبض وعليه فان هذا لا يستثنى منه الا ما كان بيع خيار الا ما كان بيعا فيه خيار ونوع الخيار كثيرة اقتصر المؤلف على ستة قد نص الفقهاء على ثمانية قال - 00:34:59

ومنها خيار المجلس. قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا تباع الرجال فكل واحد منها بالختار ما لم يتفرقوا وكانا جمیعا او يخیر

احدهما الآخر. فان خير احدهما الآخر فتباعي ولم يترك واحد منها البيع فقد وجب البيع متفق عليه - 00:35:19

بارك الله فيك. اذا هذا النوع الاول خيار المجلس والخيار يراد به طلب خير الامرین من امضاء العقد او فسخه واضافته للمجلس لبيان نوعه يراد بالمجلس هنا المكان الذي تعاقد فيه - 00:35:46

ولو كان التعاقد الصالحة او المقلط ما يراد به المجلس المتعارف عليه ويدل عليه هذا الحديث وكان جميعا في اي مكان كان وهذا النوع هو النوع الاول خيار المجلس قد ذهب جماهير اهل العلم الى مشروعيته ولم يصب - 00:36:10

من نفاه من الفقهاء وفسره باجتماع الاقوال وافتراقها اذ يفرغ الحديث من محتواه وانما المراد اجتماع الابدان لما ذكر في الحديث ومنه قوله اذا تباعي الرجالان فكل واحد منها بال الخيار - 00:36:39

ما لم يتفرقوا وكانوا جميعا. وهذا يناسب التفرق بالابدان لا الاقوال ثم ايضا هذا يدل عليه تفسير راوي الحديث ابن عمر حيث كان اذا بایع رجلا مشى خطواه لماذا حتى يلزم البيع حتى يلزم البيع - 00:37:09

هذا الحديث اسقط خيار المجلس في حالتين فيما اذا تفرق بابدanhما او ما في حكم ذلك والحالة الثانية اذا اسقط احدهما الخيار بعتك انا الشیخ احمد الجوال وقلت لك بس ترى ما لي خيار - 00:37:40

خلاص حتى لو نجلس في المجلس الان بعدها قلت اه هونت ابي جوالي. لا فات علي او يخير احدهما الآخر فان خير احدهما الآخر فتباعيا على ذلك فقد وجب البيع. خير احدهما اسقط الخيار - 00:38:18

يعني معناه اختر امضاء البيع فاذا اختار ذلك فانه يكون لازما هذا له صور الحقيقة الان في الواقع المعاصر احيانا يكون مكالمة هاتفية. يقول كيف انا ما لي خيار مجلس؟ ايش ظابط الخيار؟ هل ما دام هو - 00:38:41

في مجلسه الذي هو فيه ولو كان في مصر وانا في السعودية هنا في مجلسي طيب شلون ادرى انه قام؟ وشلون يدرى اني قمت اذا انتهت المكالمة احسنتم. اذا هذا ما في تفرق ابدان لكن في حكمه ولذلك انا قلت لكم تو او ما كان في حكمه - 00:39:03

او ما كان في حكمه احيانا تكون مراسلة ببيع عبر النت فما دام متصلة وهم في شأن العقد ولا زال خيار مجلس انقطع الاتصال انتهوا كل واحد اغلق النت عنده - 00:39:23

ثم فتح ولو بعد دقائق الاصل ان يكون المجلس انتهى سأله بعضهم يقول احيانا مثلا يكون بيع في السيارة نبت الخيار الامير ناصر رايحين للقصيم وضعنا عند حفر العجش نجي ثلات ساعات - 00:39:47

طيب ماسك خط مكة رحت عند المزاحمية بقت ثمان ساعات يعني باي لحظة ممكن يهون. طيب انا خلاص بعت او اشتريته ببيع على اخر ابي افعل ابترك ما استطيع. نعم. شوف من - 00:40:08

في النص على مثل هذه الصور قال ان في بعض الحالات كما لو كان في طائرة او سيارة او سفينة فقد يطول بها المقام خاصة فيما هو محسود سور آآ فلا خيار او فلا خروج لها عن التعليق الا بان يخير احدهما الآخر - 00:40:26

لذلك شوف النص يعني احيانا استغرب وش جاب فان خير احدهما الآخر فتباعي على ذلك فقد وجهه هذا معالجة ان هناك حالات هذا الشرع لكل زمان ومكان. هناك حالات قد يضطر فيها الانسان الى ان يبقى في المجلس مع اثنين بسجن. طيب - 00:40:46

غرفة وحدة باع عليه يجوز له يبيه حتى لو هو مسجون قاعدين هذا لا يتتسق مع لزوم العقود الشرعية وثباتها واستقرارها. العقود تقوم على مثل هذا المعنى. ولذلك اذا كان العقد - 00:41:03

يعني مهتزما فانه لا يتحقق معه حسم النزاع قطع الخلاف قلوا منها نعم منها خيار الشرط اذا شرط الخيار لها او لاحدهما مدة معلومة قال النبي صلى الله عليه وسلم المسلمين عند شروطهم الا شرطا احل حراما او حرم حلالا. رواه اهل السنن - 00:41:24

بارك الله فيك. هذا النوع الثاني خيار الشرط وهذا ما يسمى ببيع الخيار عند الاطلاق يراد به البيع غير اللازم في شرط احد المتعاقدين او بشرطهما جميعا هذا الخيار يمكن ان نقول - 00:41:54

ومنها ايضا الصورة الثالثة آالمسترسن وهو من يجهل قيمة السلعة ولا يحسن المماكسة وفي ذلك ادلة منها قول النبي صلى الله عليه وسلم لتلقوا الجلب فمن تلقاه او تلقى - 00:42:22

ابتلي منه فاذا اتى سيده السفه بالخيار ايضا ما ثبت من ادلة الغش من غش فليس منا دال على مثل هذا المعنى هنا اود ان اشير الى مسألة نسيتها تتعلق بالملك في مدة خيار الشرط والمجلس - [00:42:48](#)

لمن الاصل ان الملك لمن؟ للمشتري لا للبائع في مدة الخيارين لأن العقد ايجاب وقبول. وقد تم ولذلك ينص الفقهاء على ان له نماءه المنفصل لو انه اشتري منه شيئاً وهذه الشيأة انتجت خلال مدة الخيار شهر مثلاً - [00:43:23](#)

فانها تتبع العقد والحالة هذه لانه يضمن الاصل تقطيعه فيما لو وقع على العقد شيء فاذا كان يضمن فان النماء والخارج له لأن الخارج آآ منها قال يعني من انواع الخيار الحقيقة في مسائل اكل الوقت يضيق ولابد ان ننهي قدرًا معيناً خير التدريس نعم - [00:43:49](#)  
ومنها خيار التدليس بان يدلس البائع على المشتري ما يزيد به الثمن كتسوية اللين في في ضرع كتسوية اللين في ضرع بهيمة الانعام.  
التدليس اظهار السلعة اه في غير مظهرها - [00:44:33](#)

ال حقيقي واحفاء ما فيها من عيوب. وهو اوضح صور الغش الخياراتات نعم قال صلى الله عليه وسلم. نعم، لا تسرعوا الى الابل والغنم. تصرعوا الى الابل والغنم. لا تصرعوا الى الابل والغنم - [00:44:51](#)

يراد بالتصريحة هنا ان يحبس اللين في الذرع يترك اللين في الضرع عدة ايام حيث يظهر للمشتري ان هذه اه مثلا الشاة حلوة وظرعها مليء وهو ليس ظرع يوم واحد او لبنة يوم واحد بل هو - [00:45:13](#)  
لين ايام وهذا مثال لما كان الناس يتعاملون به. والآن يمكن ان يمثل بأمثلة كثيرة في بعض يعني السلع التي تزين او تصبغ او تغير بعض يعني ما هي عليه - [00:45:33](#)

فيه ثم تظهر انها جديدة مثل جوال وهو مستعمل آآ او يظن بأنه مثلا اصلي وهو ليس كذلك فانه عندئذ يكون للمشتري خيار التدريس. نعم لا تصرعوا الى الابل والغنم فمن ابتعاها بعد فهو بخير الناظرين بعد ان يحلبها. ان شاء امسكها وان شاء ردها وصاع من تمر - [00:45:53](#)

عليه وفي لفظ فهو بالخيار ثلاثة ايام. المشتري اذا اشتري اذا حلبها تبيّن له اه حقيقتها فله ان يمسكها له ان يمسكها على حالها التي هي عليها ويتنازل عن حقه وله ان يردها فاذا ردها فان عليه ان يرد معها صعا - [00:46:21](#)  
التمر ليش ها تقابل الحلبة التي حلبها. شفت كيف الشريعة؟ ما يمكن اقول لك دقائق تكون الا من العزيز العليم سبحانه وتعالى. نعم واذا اشتري معيباً. واذا اشتري معيباً لم يعلم عيبه فله الخيار بين رده - [00:46:51](#)

وامساكه فان تعذر رده تعين ارشه واذا اختلفا في الثمن تحالف هذا ان اشتري معيباً لم يعلم عيبه فله الخيار بين رده وامساكه ماذا يسمى خيار ايش العيب احسنتم. والمؤلف لم يذكر ربما دليلاً له لظهوره فان خيار العيب يدل عليه - [00:47:12](#)  
دليل الرضا لان اشتراط التراضي لا يمكن ان يتصور مع وجود العيب الذي يجهله المشتري هل هو مناف للرضا المشروط في العقد؟ ثم لعل المؤلف رحمه الله اكتفى بالدليل الذي قبله فهو - [00:47:36](#)

على خيار التدليس والعيب. لان التدليس اخفاء العيب. فحديث المصرات واثبات الخيار فيها يدل على ثبوت خيار العيب. قد حكي الاجماع عليه. وهو كاف في الاستدلال له. وهو قائم متراح - [00:47:59](#)

ما لم يوجد دليل الرضا. لو بعد سنة لو سنة بعد سنة اكتشف انه والله السلع التي اشتراها فيها عيب تنقص به السلع وهذا ضابط العيب تنقص به قيمة السلعة نقصاً بينا - [00:48:19](#)

فله عندئذ ان يطالب بالخيار. فيفسخ ويسترد كامل ما ما دفع نعم فان تعذر رده تعين ارشه ما يقدر يرده ما يقدر يعيده هذا الذي اشتراه وهو معيب لاي سبب كان مثلا السلعة تلفت - [00:48:40](#)

بغير سببه اشتري سيارة وهذه السيارة تبين ان مثلا المكينة او بعض اجهزتها آآ غير اصيلة ثم جاءه شخص صدم السيارة هذى من غير تعد منه ولا تفريط فتلفت السلعة كلها - [00:49:06](#)

بانه الحالة هذه له ان يرجع على من باعه ثم عاد من باعه اذا اراد انه يرجع على هذا المتعدي عليه آآ المتعدي على هذه السيارة والمختلف لها فيرجع او مثلا ليكن ذلك اوضح حتى لا يكون فيه اكثر من ضامن هذه السيارة اصابتها مثلاً - [00:49:25](#)

صاعقة وقعت مثلاً في حفرة الظامن ما ندرى من هو لكنه قد ثبت له فيها خيار او عيب فله عندئذ ان يثبت اه الخيار ويعود على على من باع - 00:49:45

هناك مسألة ان اختلف عند من يكون العيب فالمنذهب عندنا قول المشتري. يقدم قوله يعني لو قال البائع ما فيها عيب وقال المشتري بل فيها عيب قال العيب اللي فيها حدث عندك. قال المشتري بل العيب الذي فيها كان قبل العقد فهو عندك - 00:50:03

فقول من؟ المنذهب عندنا يقول القول المشتري. قالوا ليش؟ قال لانه حدوث العيب يعني كونه حادثاً يقين كونه سابقاً شك. واليقين مقدم على الشك بينما الجمهور يستدلون بحديث ابن مسعود اذا اختلف المتبایعان - 00:50:27

فالقول آما قاله وليس بينهما بینة فالقول ما قاله البائع او يترادان ولا يثبت من اي وجه او يتحالفان. كما ظن البعض وأشار الرافعى الى انه لم يرد في اي لفظ من الفاظ الحديث. اذا اما ان يرظمى - 00:50:47

قول البائع او يعيد كل منهما ما اخذ الآخر وهذا اه يعني الذي ذهب اليه الجمهور في هذه المسألة وجبه. واذا اختلف في الثمن واذا اختلفا في الثمن تحالفوا وكل منهما الفسخ - 00:51:07

وقال صلى الله عليه وسلم من اقال مسلماً بيعته اقاله الله عترته. رواه ابو داود وابن ماجة نعم اذا اختلف في الثمن تحالف وكل منهم الفسق قال البائع بعترك السلعة هذى بالف. قال المشتري بل انا اشتريتها منك بخمس مئة - 00:51:26

ما هو بالف فمن نأخذ قول من ان البائع لما يقول بعثت هذه السلعة بالف المشتري يقول بعترك اشتريتها منك بخمس مئة هو ما دفع الى الان فالبائع يريد ان يطالبه بالف يقول عطني الالف طيب انت اخذت السلعة - 00:51:48

يريد ان يدفع خمس مئة بس الان اختلف في الثمن فعندي الشیخ هنا قرر انها يتحالفان كل منهما يخلف يقول والله ما بعثتها لك الا يقول والله ما اشتريتها منك الا بخمس مئة - 00:52:10

عندئذ آما من شاء منهما ان يفسخ فسخ بعد التحالف نعم خلاص اذا تحالف كل منهما حلف فكل واحد يرجع الى اه يعني حاليه الاولى. هذا ياخذ فلوسه وهذا ياخذ - 00:52:26

سلعته القول الثاني طبعاً انه بلا تحالف. وإنما القول قول رب السلعة لان بها ابصر وعادة الواحد يضبطكم باع اكثر مما يضبطكم اشتري بكم باع اكثر مما يضبطكم - 00:52:52

اشتري وهذا ملاحظ او يتداراً كان كما جاء في حديث ابن مسعود المتقدم نعم وقال صلى الله عليه وسلم وقال صلى الله عليه وسلم من اقال مسلماً بيعته اقاله الله عترته رواه ابو داود ابو داود وابن ماجة - 00:53:09

هذه هي الاقالة وذكرها المؤلف هنا لصلتها بال الخيار من جهة انها انما تكون في العقد اللازم وكذلك الخيار انما يكون في العقود الازمة. فلا يتصور الخيار ولا الاقالة في العقد الجائز لأن لصاحب الحق - 00:53:27

وفي الفسخ من غير حاجة الى خيار او اقالة ويراد بالاقالة هنا آآ فسخ العقد من من له حق الفسخ عفواً آآ رفع او نعم فسوة او رفع العقد من من له الفسخ او اذن احد المتعاقدين للاخر بالفسخ - 00:53:51

وهذه الاقالة مندوبة لما جاء في الحديث الذي استدلوا به المؤلف لان بعض الناس احياناً يشتري وينتهي الخيار ثم و Ashton السيارة فيقول اقلني يعني مكتني من الفسخ فإذا اقلته تكون وسعت - 00:54:25

عليه فعندي يعني آآ يحظى المرء بهذا الدعاء النبي العظيم وهذا ايضاً يؤكّد كما ذكرنا حرص الشريعة على طيب النفس لان هذا وان اشتري بطيب نفس لكنه ندم. فلا جل لا يبقى في قلبه شيء من - 00:54:46

ويشير هذا شحنة او بغضاء دعا الشارع العقد العاقد الآخر الى ان يمكنه ومن الفسخ بباب السلام. نعم يصح السلام في كل ما ينضبط بالصفة اذا ظبطه بجميع صفاته التي يختلف بها الثمن. وذكر اجله واعطاه الثمن قبل التفرق - 00:55:06

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسرفون في التمار السنّة والستين فقام من اسفل في شيء فليس له في كيل معلوم وزن معلوم الى اجل معلوم - 00:55:33

وقال صلى الله عليه وسلم من اخذ اموال آآ بباب السلم هنا اشير الى قضية وهي انه العقود على انواع العقد الذي يكون فيه البطل

والبدل حاضرا كالبيع الحالي وهذا جائز بالاجماع - 00:55:49

الثمن المثمن حاضر يقابله ان يكون الثمن والمثمن مؤجلا. وهذا ما يسمى ببيع الدين. وهو محرم بالاجماع مع الدين الذي لا ثمن فيه  
ولا مثمن عند التعاقد محرم بالاجماع وهو مسمى ببيع الكالة - 00:56:17

بالكال وهو المؤخر الذي لم يقبض بالمؤخر الذي لم يقبض. النوع الثالث ان يكون الثمن مقدما عفوا المثمن مقدما والثمن مؤجلا ثمن  
مثمن مقدمين. هذا الجائز بالاجماع كالبيع الحال. الثمن المثمن مؤخران او مؤجلان هذا - 00:56:39

ماذا بيع الدين او بالكامل محرم بالاجماع المثمن اللي هو السلعة مقدمة حالة والثمن مؤجل هذا بيع الاجل ومن صوره بيع التقسيط.  
وهذا عامة اهل العلم على اه جواز الصورة الرابعة - 00:57:06

ان يقدم الثمن ويؤخر المثمن ان يقدم الثمن ويؤخر المثمن وله حالتان الحالة الاولى ان يكون المثمن عينا ان يكون المثمن عينا فهذا  
بيع الغائب وهو جائز بالاتفاق اذا انطبقت في باقي الشروط طبعا لكن من حيث التعجيل والتأجيل - 00:57:31

النوع الثاني من القسم الرابع الذي قدم فيه الثمن واجل فيه المثمن ان يكون هذا المثمن موصوفا في الذمة فهذا هو السلام عقد على  
موصوف في الذمة مؤجل الموصوف هذا السلع المتفق عليها مؤجل. بثمن مقبوض في مجلس العقد. هذا تعريف الحجاوي بالذات  
عقد على - 00:58:03

وصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض في مجلس العقد. اذا السلم لا بد فيه من ان يكون العقد على موصوف في الذمة لابد ان يكون  
معلوما هذا الموصوف لابد ان - 00:58:34

كون مؤجلا لا بد ان يكون الثمن معجلا هذه الشروط في الجملة قد نزيد بعضها او زاد الفقهاء بعضا منها لكنها تعود الى تلك. قال يصح  
السلم في كل ما ينضبط بالصفة - 00:58:54

في كل ما ينضبط بالصفة فما لا ينضبط فانه عندئذ لا يصح السلام فيه لانه قد يختلف وهم كانوا يجعلون قاعدته ما كانت في  
الصناعة مثل الاواني. قالوا الاواني كانت تصنع باليد - 00:59:13

فتتفاوت لكنها الان الاواني من اضبط الاشياء. فيصح السلم فيها لدقه الالات الموجودة. اذا هو يكون فيما ينضبط وصف اي كان. ثانيا  
قال لابد ان يكون له اجل ويكون هذا الاجل معلوما. قال وذكر اجل - 00:59:30

ثالثا قال واعطاه الثمن قبل التفرق لابد ان يكون الثمن معجلا. الحديث حديث ابن عباس قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة.  
وهم يسرفون في الثمانية السنة والستين. وش معنى يسرفون في الشمار؟ يعني - 00:59:50

ديال واحد الراعي المزرعة. ويقول انا ابى اشري منك تمر. راعي المزرعة هذا ما عنده فلوس. وده يزرع. وده يعني اه تتمر هذه  
المزرعة فكان الحكم من تجويز عقد السلم ان المسلم ما هو بالمسلم يراد - 01:00:04

المؤمن لا. المسلم من الذي قدم الثمن. لان السلم تقديم. سلف المسلم من عقد الثمن انخفاض الثمن. انخفاض القيمة. لانك انت ستبيع  
عليها التمر باقل لماذا؟ لانك لن سلموا هذه البضاعة الا بعد مدة. وبالتالي تبي تكون اقل. اذا المسلم يستفيد ان القيمة اقل. طيب -  
01:00:24

وال المسلم اليه وهو البائع ايش يستفيد يستفيد النقد حتى يستصلاح مزرعته او حاله وينتج او يصنع او يهبي هذه البضاعة التي انت  
تريد لاحظت كيف؟ الطرفان مستفيد هذا من العقود طبعا التي لا تقاد تجدها بهذه الصفة بل لا تجدها الا في هذه الشريعة الغراء -  
01:00:54

اذا عقد السلف في حكمة للطرفين ولذلك جاز بالاجماع مع انه للوهلة الاولى بيع معدوم ما في تمر شلون تبيع ما قلتوا انتم انه ما  
يجوز بيع المجهول اي شيء اجهل من ان يكون المبيع معدوما. قال لك لا نحن اولا اجزناه الجمهور طبعا يقولون استثناء - 01:01:21

ان للحاجة وهذه هذا التجويز ليس على اطلاقه بل قلنا لابد ان يكون له اجل معلوم قلنا لابد كأن يكون منضبطا بالصفة وقلنا وهذا  
اهم ما يكون لابد ان يكون موصوفا في الذمة - 01:01:49

ما يجوز يكون عين. ايش معنى الموصوف في الذمة؟ يعني يقول لك انا ابىتك عشرة كيلو تمر ما لك شغل انت تمر هذا وصفه وهذا

قدره ووصف منضبط بس ما هو بالتمر هذا الموجود الان ولا هو اللي بمزرعتي - [01:02:09](#)

عشر جوالات لكن خلاص انا احدها لك اقول لك هذى الجوال وصفها ان ايقون مثلا فايف او سكس او غيره من هذه الاسماء ووصفه كذا سمعته كذا ولو نه كذا. لكن ما حدته يمكن اشتريها من هنا او من هناك - [01:02:25](#)

قال لك هذا يخفف الغر ليش؟ لانه لو ما وجدتها انا في هذا المحل اجدها في الاخر. لو هذه المزرعة اصابتهاجائحة تأتي بها المزرعة الاخرى تلك الشمار. ولذلك جاز لها تم تقفيت هذا الغر بحيث كانت القدرة - [01:02:44](#)

ولا التسليم ظاهرة لأن المعن من غرر خشية عدم قدرة على التسليم وما يلحق ذلك ايضا من ضرر للمتعاقدين فلما كان ذلك غير موجود مع تحقق المصلحة لكل منها جاز هذا العقد بل قال شيخ الاسلام عن وفق القياس - [01:03:04](#)

وليس على خلاف القياس كما يذهب اليه الجمهور وذلك رحمة الله تعالى يقول لانه اذا هزا البيع مع تقديم المثمن وتأخير الثمن فلا ان يجوز مع تقديم وتأخير المثمن من باب اولى - [01:03:24](#)

قل قياسا على بيع الغائب اللي انتم تقولون به فليكن اذا بيع السلم كذلك. بل هو موصوف في الذمة من باب اولى. وقد كادت عشرة ان تقع علينا. وقال صلى الله عليه وسلم من اخذ اموال الناس يريد اداءها - [01:03:48](#)

اداها الله عنه من اخذ يريد اتلفه الله عظيم هذا الحديث اتلفه الله مطلقا هذا ان كان في الدنيا قد يكون في الاخر لكن قد يستغرب المرء ما صلة هذا الحديث بهذا الباب؟ السلم لما كان فيه قبض للمال وكان هذا المسلم - [01:04:05](#)

اليه اللي هو البائع قد يأخذ هذه الأموال من الناس ثم لا يريد ان يوفيهما ما تمر ولا هم يحزنون كما يفعل الأسف بعض الناس فانه ان كان يريد الاداء يعنى. ان كان لا يريد وانما يريد الاتلاف اتلفه الله اصابه بالفقر - [01:04:25](#)

واصابه بما يأتي على ما له بل ربما بما يأتي عليه هو من العقوبة. نسأل الله السلامة والعافية ان في الدنيا او في الاخر وقد يريد المؤلف ايضا بهذا الحديث الكلام على باب القرض لأن المؤلف قد صاغ كتابه وفقا لترتيب الفقهاء - [01:04:44](#)

الحنابلة بل هو حنبل في اكثر ما يذهب اليه سواء كان على المذهب او في رواية منه والقرظ يأتي بعد السلام ولكن يريد ان يقول لك ان من اخذ مالا على سبيل القرض وي يريد ان يؤديه اعنه الله. ومن كان يريد - [01:05:04](#)

يريد ان يتلفه اتلفه الله والقرض دفع مال لمن ينتفع به ويرد بده و هو مضمون على صاحب للي اخذ القرظ المال ينظم مطلقا تعدوا فرط ولا ما تعدوا فرطوا وله ان يتصرف لانه قد تملك هذا ولذلك الحسابات الجارية - [01:05:25](#)

لما كانت البنوك تأخذها من الناس العلماء وكانت تتصرف فيها مطلقا فهي تظمنها مطلقا فهي الاصل انها تظمنها مطلقا يعني البنك سواء تعدد وفرط خسر ما خسر المراد انه مالك هذا مضمون عليه فيجب عليه ان يعيد لك هذا - [01:05:45](#)

الاصل في القرض ان يكون على الاستحباب بالنسبة للمقرض وعلى الكراهة بالنسبة للمستقرض ما لم يكن ذلك اثر حاجة فانه والحاله هذه آآ يكون جائز بلا كراهة. الحق اني كنت اريد ان - [01:06:05](#)

الرهن آآ على اقل الاحوال لكن لا اريد ان اطيل عليكم اكثر من ذلك ولعلنا ان شاء الله تعالى ندرجه في مقدار الاسبوع القادم اؤكد مرة اخرى على اذا كان هناك كشف للاسماء آآ ارجو ان الاخوة اداروه ان تسجل اسماء من اراد تسجيل - [01:06:25](#)

والتواصل مع البريد الالكتروني آآ ايضا ان نراجع المسائل من كان لديه سؤال يعني سواء من الاخوة والاخوات يقيده ويجب ان شاء الله تعالى في الاسبوع القادم الى ذلكم الحين ان شاء الله تعالى نلتقي على خير والله اعلم وصلى الله على نبينا محمد - [01:06:45](#)